

جدول تقدير الاشتراكات للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥

إدارة مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية

تقرير من الأمانة

١- أقرت لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي في ثلاثة اجتماعات عُقدت مؤخراً بأن المنظمة يلزمها إيجاد سُبل لتسوية عدم التناسب بين عملات دخل المنظمة وعملات إنفاقها^١. وتواجه المنظمة مخاطر طويلة الأمد بسبب عدم التوازن بين العملات الناجم في أغلب الأحيان عن أن صافي الإنفاق يتم بالفرنك السويسري بمبلغ يعادل نحو ١٢٠٠ مليون دولار أمريكي لكل ثنائية. وإجمالي الاشتراكات المقدرة للثنائية ٢٠١٢-٢٠١٣ يبلغ ٩٤٩ مليون دولار أمريكي ويحدد هذا المبلغ بالدولار الأمريكي. وعلاوة على ذلك فإن المساهمات الطوعية ترد بالعديد من العملات المختلفة. وتتمثل أفضل آلية للوقاية من المخاطر الناجمة عن عدم التوازن الطويل الأمد هذا بين العملات في التوفيق بين عملات الإيرادات وعملات الإنفاق. وهذا الأمر يمكن تحقيقه عن طريق التحول إلى استخدام الفرنك السويسري كعملة لبعض الاشتراكات المقدرة أو لجميع الاشتراكات المقدرة.

٢- وطوال العقد المنصرم أدى تزايد نسبة الإنفاق الممول من المساهمات الطوعية إلى زيادة عدم التوازن المتعلق بأسعار صرف العملات الأجنبية، وأدى التقلب في الأونة الأخيرة في سعر صرف الفرنك السويسري مقابل الدولار الأمريكي إلى تفاقم هذه المشكلة. وتتيح عملية إصلاح المنظمة منتهياً ممتازاً لمراجعة القرارات المالية الحاسمة المتخذة، من قبيل القرارات التي تحدد العملة التي يتعين استخدامها في تقدير الاشتراكات. وهناك أجهزة مماثلة في منظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات تقدر جزءاً من الاشتراكات على الأقل بعملة الإنفاق في مقراتها الرئيسية.

٣- ولدى المنظمة اشتراطات طويلة الأمد تقتضي الإنفاق بالفرنك السويسري، وكان لذلك وقع كبير على الشؤون المالية في المنظمة. وبين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١١ تراجعت القدرة الشرائية للدولار الأمريكي بنسبة ٣٤٪ ما أدى إلى زيادة مطردة في قيمة التكاليف التشغيلية بالدولار الأمريكي، وخاصة في المقر الرئيسي. وقد حدثت الانقلابات القسوى في أسعار صرف الدولار الأمريكي والهبوط الحاد في قيمته خلال الأزمة المالية العالمية التي حدثت عام ٢٠١١ بالمجلس التنفيذي ولجنة البرنامج والميزانية والإدارة إلى التركيز على مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية في دورتيهما المعفودتين مؤخراً.

٤- وفي الوقت الراهن يتم اعتماد ميزانية المنظمة وحساب اشتراكات دولها الأعضاء بالدولار الأمريكي. وإذا تم تقدير الاشتراكات جزئياً أو كلياً بالفرنك السويسري ستظل الميزانية الإجمالية تعرض بالدولار الأمريكي ولكن بعض الاشتراكات المقدرة على الدول الأعضاء أو جميعها سيحدد بالفرنك السويسري. وسيكون سعر صرف

الفرنك السويسري مقابل الدولار الأمريكي والمستخدم في حساب الاشتراكات بالفرنك السويسري هو سعر الصرف الفعلي في الوقت الذي تعتمد فيه الدول الأعضاء الميزانية البرمجية.

٥- وقد نُظر في خيارين لتقدير الاشتراكات بالفرنك السويسري، ألا وهما: أن تقدر نسبة ٥٠٪ من اشتراكات الأعضاء بالفرنك السويسري و ٥٠٪ بالدولار الأمريكي؛ أو أن تقدر نسبة ١٠٠٪ من الاشتراكات بالفرنك السويسري.

٦- ومن المقترح اتباع الخيار الأول والتحول إلى تقدير نسبة ٥٠٪ من الاشتراكات بالفرنك السويسري، وميزة ذلك هي الحد من اشتراط سداد الدول الأعضاء لاشتراكاتها بتلك العملة وليس بالدولار الأمريكي، وفي الوقت نفسه سيوفر هذا المستوى من تقدير الاشتراكات بالفرنك السويسري الحماية للعنصر الممول من الاشتراكات المقدره في ميزانية المنظمة الإجمالية من مخاطر التقلبات الكبيرة في أسعار صرف العملات.

٧- وفي إطار هذا الاقتراح يتم، عند اعتماد الميزانية البرمجية، تحديد ٥٠٪ من الاشتراكات المقدره على الدول الأعضاء بالدولار الأمريكي و ٥٠٪ بالفرنك السويسري. وسيُحسب المبلغ المحدد بالفرنك السويسري على أساس سعر الصرف الذي تنشره الأمم المتحدة ويكون معمولاً به عند اعتماد الميزانية البرمجية. وسيصدر بيان واحد توافي به الدول الأعضاء ويعرض كلا المبلغين ويشير إلى إجمالي الاشتراكات المقدره المعتمدة.

٨- ونظر المجلس التنفيذي أثناء دورته الثانية والثلاثين بعد المائة في نسخة سابقة من هذا التقرير تضمنت الاقتراح المذكور أعلاه. ١ وأثناء المناقشات حظي الاقتراح بتأييد واسع. ٢ وطُرحت ثلاث مسائل للحصول على المزيد من التوضيح، كما يلي:

(١) نظراً لأن الفرنك السويسري يتسم الآن بالقوة أمام الدولار الأمريكي قد لا يكون توقيت هذا التغيير هو التوقيت الأمثل. وجرى التوضيح بأنه لا يوجد توقيت سليم وتوقيت خاطئ لتغيير عملة تقدير الاشتراكات، وبأن الهدف ليس تحقيق "مكسب" من قوة الفرنك السويسري وإنما الهدف تقليل مخاطر أسعار صرف العملات من خلال المواءمة بين عملة الدخل وعملة الإنفاق.

(٢) وأوصت لجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة في مجال المراقبة، في تقريرها السنوي لعام ٢٠١٢، ٣ بالتحول إلى تقدير ١٠٠٪ من الاشتراكات بالفرنك السويسري باعتبار ذلك النهج الأمثل لتقليل مخاطر أسعار صرف العملات، في ظل عملة الدخل وعملة الإنفاق في الوقت الراهن. ومع ذلك فإذا نظرنا إلى الاشتراكات المقدره وحدها نجد أن تغيير ٥٠٪ يشكل مواءمة جيدة فيما يتعلق بالنفقات الممولة من هذه الاعتمادات فقط. وعلاوة على ذلك فإن عملات المساهمات الطوعية (والمصروفات) قد تتغير بمرور الوقت مع تغير أولويات الجهات المانحة، ومع إيجاد نهج جديدة لإدارة مخاطر أسعار صرف عملات المساهمات الطوعية، مثل ضمان الاسترداد الكامل للتكاليف، من خلال تطبيق أسعار صرف العملات الفعلية في حساب تكاليف تنفيذ البرامج الممولة طوعياً.

(٣) لوحظ أن التغيير قد يشكل صعوبات إدارية بالنسبة إلى بعض الدول الأعضاء، ومن ثم فإنه لضمان المرونة والعدالة للدول الأعضاء كافة يُقترح الآن أن يقتصر تطبيق هذا التدبير على الدول الأعضاء التي تزيد اشتراكاتها المقدره على ما مجموعه ٢٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي في السنة. وسوف

١ الوثيقة مت ٢٨/١٣٢ إضافة ١.

٢ انظر الوثيقة مت ٢٠١٣/١٣٢/ سجلات/٢، المحضر الموجز للجلسة الثانية عشرة، الفرع ١ (بالإنكليزية).

٣ انظر الوثيقة EBPBAC16/3.

يخفض ذلك عدد الدول الأعضاء التي يطبق عليها التغيير إلى ٦٥ دولة، بينما تستمر الدول الأعضاء الأخرى والبالغ عددها ١٢٩ دولة في دفع الاشتراكات بالدولار الأمريكي فقط. وسيظل استبعاد الاشتراكات الأدنى من هذه العتبة يضمن أن ٩٩٪ من قيمة الاشتراكات المقدرة تؤخذ في الحسبان، ومن ثم سيظل ذلك يحقق هدف المواعمة بين العملات.

٩- وإذا قررت جمعية الصحة اتباع الاقتراح المذكور أعلاه سيلزم تعديل اللائحة المالية لمنظمة الصحة العالمية. وقد تم بناءً على ذلك تعديل المادة ٦-٦ من اللائحة، وترد في الملحق.

الإجراء المطلوب من جمعية الصحة

١٠- جمعية الصحة مدعوة إلى النظر في مشروع القرار التالي:

جمعية الصحة العالمية السادسة والستون،

الفقرة ١ من الديباجة بعد النظر في التقرير الخاص بإدارة مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية؛^١

الفقرة ٢ من الديباجة وتسليماً بضرورة ضمان المواعمة في الأمد الطويل بين عملة الدخل وعملة الإنفاق،

١- تقرر ما يلي:

(١) أن يحدد نصف الاشتراكات المقدرة، اعتباراً من عام ٢٠١٤، بالدولار الأمريكي ونصفها بالفرنك السويسري، وأن يُحسب ذلك في وقت اعتماد الميزانية البرمجية ومبلغ الميزانية البرمجية الذي يمول من الاشتراكات المقدرة؛

(٢) أن يتعلق هذا التدبير بكل الدول الأعضاء التي يبلغ إجمالي اشتراكاتها السنوية المقدرة ٢٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي أو أكثر، على أن تقدّر اشتراكات الدول الأعضاء التي تقل اشتراكاتها السنوية المقدرة عن ٢٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي بعملة الدولار الأمريكي فقط؛

٢- تقرر تعديل المادة ٦-٦ من اللائحة المالية على النحو التالي:

٦-٦ إذا بلغ إجمالي الاشتراكات السنوية المقدرة على أية دولة عضو ٢٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي أو أكثر يقدّر نصف اشتراكات هذه الدولة العضو بالدولار الأمريكي والنصف الآخر بالفرنك السويسري. وإذا قل إجمالي الاشتراكات السنوية المقدرة على أية دولة عضو عن ٢٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي تقدّر اشتراكات هذه الدولة العضو بالدولار الأمريكي فقط. وتُدفع الاشتراكات بالدولار الأمريكي أو اليورو أو الفرنك السويسري أو بأية عملة أخرى أو أكثر، حسبما يحدده المدير العام.

٣- تقرر كذلك أن يبدأ سريان التعديلات المذكورة أعلاه لنظامها الداخلي اعتباراً من وقت اختتام دورتها السادسة والستين.

١ الوثيقة ج/٦٦/٣٢.

الملحق

تعديلات اللائحة المالية

النص الجديد	النص السابق
<p>٦-٦ تقدر الاشتراكات بالدولارات الأمريكية، إذا بلغ إجمالي الاشتراكات السنوية المقدرة على أية دولة عضو ٢٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي أو أكثر بقدر نصف اشتراكات هذه الدولة العضو بالدولار الأمريكي والنصف الآخر بالفرنك السويسري. وإذا قل إجمالي الاشتراكات السنوية المقدرة على أية دولة عضو عن ٢٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي تقدر اشتراكات هذه الدولة العضو بالدولار الأمريكي فقط. وتدفع إما بالدولارات الأمريكية أو باليورو أو بالفرنكات السويسرية أو بعملة أو عملات أخرى حسبما يحدده المدير العام.</p>	<p>٦-٦ تقدر الاشتراكات بالدولارات الأمريكية، وتدفع إما بالدولارات الأمريكية أو باليورو أو بالفرنكات السويسرية أو بعملة أو عملات أخرى حسبما يحدده المدير العام.</p>

= = =